

إِفَاتِيهِ الْحَيَّةِ

عَلَى

عَمِّ الْخَطِيبَةِ الْهَدِيَّةِ

مِنْ اللَّحْمَةِ الْارْبَعَةِ بِالسَّنَةِ

تَالْفَج

عَمِّ الْحَيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ (الرَّضَوِيِّ)

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد . فإن وجوب العمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم معلوم بالضرورة من الشريعة الإسلامية ، تواترت به نصوص الكتاب والسنة القطعية ، فذكر العجيج على وجوب العمل بهما لا فائدة فيه ، وإقامة البرهان على لزوم اتباعهما لا تجنى ثمرة من ورائه ، لأنه أمر ضروري لا يحتاج إلى تصور أو تصديق ، ولا يفترق إلى بحث وتحقيق بل إن إقامة الدليل عليه تعد تحصيل حاصل ، وهو مستحيل عند كل عاقل .

غير أن هذا وإن كان من الظهور بمكان ، ومن الواضح بما لا يحتاج إلى بيان ، تعامى عنه أهل التقليد وتجاهلوه ، وتغافلوا عنه وأهملوه ، حتى صار عندهم العمل بالكتاب والسنة ضلالا ، وأخذ الحكم منهما في نظرهم محالا ، فجعلوا التقليد في الأحكام الشرعية من الواجبات ، والعمل بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من الموبقات ، زاعمين أن العمل بالدليل سد باب ، وإن بناء الفرع على أصله طوى بساطه ، فلهذا كان من الواجب على كل مكلف تقليد أحد الأئمة ، واتخاذ قوله في أحكام الدين دليلا وحجة .

وغير خاف على ذى لب أن هذه الدعوى لم تصدر إلا من
أهل الجهالات . ولم ينطق بها إلا أصحاب البطالات . لأنها
مصادمة للسنة والقرآن . وما أنزل الله بها من سلطان ، بل
هي عارية عن كل برهان . ففسادها بدهى غني عن
كل إيضاح وبيان . لا يمارى فيه اثنان . ولا ينتطح فيه
كباشان .

وقد استندوا فى زعمهم الباطل واعتمدوا فى دعواهم
الواهية على حجة أبطل من الدعوى وأوهى وأوهن من قولهم
المفتري وهي أن الأئمة لا يمكن أن يخفى عليهم دليل من
أدلة الأحكام . ولا يجوز أن تعزب عنهم سنة من سنن النبي
عليه الصلاة والسلام .

وعليه فإذا خالفوا الحديث أو خالفه بعضهم فالواجب
تركه والعمل بما قالوه لانهم لم يخالفوه الا لدليل اقتضى
ذلك وليس يمكن أن يكون من أسباب مخالفتهم له خفاؤه
عليهم لأن ذلك مستحيل فى حقهم اذ ان السنة كلها نصب
أعينهم فهم عالمون بجليها وخفيها عامها وخاصها مطلقها
ومقيدها مجملها ومبينها ناسخها ومنسوخها وغير ذلك مما
لا يمكن لاحد أن يقف عليه بل ليس فى امكان مخلوق أن
يطلع على عشر معشار ما اطلعوا عليه أو يعلم أقل القليل
مما وقفوا عليه فكيف يجوز لمدع ان يدعي = مع هذا =
انهم اخطأوا فى حكم من الاحكام الفقهية وخالفوا فيه لغير
دليل سنة من السنن النبوية انى له ذلك وهو متوقف

بالضرورة على العلم بما لهم فى الاحكام من مدارك وغيرهم
ليس باهل لخوض تلك المسالك .

فعلى هذه الحجة يعتمدون فى ان اخذ الاحكام من ادلتها
واستنباط الفروع من اصولها غير جائز لاحد بعد الائمة
بل يلزم كل من جاء بعدهم تقليد احدهم واقتفاء اثره مع
الاعتقاد الجازم بأن كل قول صدر عنه فهو حق وصواب وان
كان مغالفا للنص الصحيح لأنه لا يخالفه الا لدليل راجح
عليه كما قد علمت من تقرير مستندهم فيما زعموه .

ولما كانت هذه الحجة هي القطب الذى تدور عليه
جهالاتهم المعروفة وخرافاتهم الماثورة التى توارثها خلفهم
عن سلفهم وتناقلوها على مر الاعوام والايام وجعلوها
اساسا بنوا عليه ضلالتهم وشيدوا عليه صرح اباطيلهم
من رد السنن النبوية الصحيحة التى لا معارض لها سوى
قول الامام او قول بعض اتباعه رايت ان بيان ما فيها
من عوار من اوكد الواجبات . والكشف عما فيها من تمويه
من المتأكدات، والسكوت عما فيها من تزيف من أعظم المتكررات
فجمعت هذه الرسالة مبينا أن حجتهم نفسها من ابطل الترهات
وانها مبنية من قضايا واهيات ، مؤلفة من مقدمات قاسدات .

كما اثبت بأدلة نقلية ساطعات . وبراهين عقلية
لامعات. ان الائمة وان اطلعوا على كثير من السنن فقد حفى
عليهم كثير منها وغاب عنهم قدر غير يسير مما صح منها .

واستأقصد ببعثي هذا سوى اظهار الحق ودحض
الباطل حتى لا يغتر بعجتهم الداحضة ويعتمد عليها جاهل
فلا يظن ظان اننى اريد به طعنا في مقام الائمة الاعلى
وتنقيصا لمكانهم الاسمى فان ذلك لا يمكن أن يخطر ببال
من يعرف مكانتهم السامية في العلم والدين ويعلم مقدار ما
بذلوه من جهد في خدمة الشريعة الاسلامية ولكن هذا لا
يمنع من بيان حق قد بينوه هم أنفسهم قبلنا وأوضحوا لنا
طريقه وبينوا لنا سبيله . وسميت هذه الرسالة اقامة الحجة ،
على عدم احاطة أحد من الائمة الاربعة بالسنة واني لأرجو
أن اكون قد وفقت فيما قصدته وان يقع من المنصف موقع
القبول ما حررته .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني ويرزقني علم ما
ينفعني ويقربنى اليه ويدخلني في زمرة العاملين بسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم الذابين عنها النافين عنها تحريف
الغالين وانتحال المبطلين انه سميع مجيب .

تمهيد

من ادعى ان كل قول قال به أحد الأئمة موافق للسنة فدعواه أدل دليل على جهله جهلا مركبا بالسنة وباقوال الأئمة واسناد هذه الدعوى والاحتجاج لها باحاطة كل امام بالسنة كلها استدلال لباطل بما هو أبطل منه لأن احاطة شخص واحد بجميع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم متعذرة بل محال عادى لا يقول به ذو عقل سليم وكيف يجوز أن يدعى ذو العقل السليم من مرض الجهل دعوى مثل هذه والدلائل القاطعة ثابتة قائمة على أن صاحبها مخطيء قائل ما لا علم له به ويكفي في الدلالة على خطئه وبطلان زعمه ان تعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم توفي عن مائة ألف وأربعة عشر الفا ممن روى عنه وسمع منه من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كما سيأتى عن الحافظ ابي زرعة الرازي ولا يجادل عاقل فى أن هذا العدد الذى نص أبو زرعة على انهم كلهم رووا السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم يستحيل عادة أن يحيط شخص واحد بجميع ما رووه من السنن سفرا وحضرا قولاً وفعلاً وتقريراً حتى على فرض اجتماعهم فى مكان واحد فكيف وقد تفرقوا فى البلاد الاسلامية شرقاً وغرباً جنوباً وشمالاً واستوطنوا المدن البعيدة من دار الهجرة كما هو معلوم فى التاريخ وهكذا القول فيمن روى عنهم من التابعين وهلم جرا .

ولم تكن السنة مدونة مجموعة في عصر الصحابة
والتابعين حتى يكون لهذه الدعوى سبب يسوغها بل كانت
السنة محفوظة في صدور الرواة متفرقة بفرقهم لانهم لم
يعتنوا بتدوينها وكتابتها لامرين .

الاول : انهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك
كما ثبت في صحيح مسلم خشية ان تختلط بالقران العظيم
الثاني : سعة حفظهم وسيلان الذاكرهم ولأن أكثرهم كانوا
لا يعرفون الكتابة ثم حدث في اواخر عصر التابعين تدوين
الأثار وتبويب الاخبار وذلك بعد سنة عشرين أو ثلاثين
ومائة لكن لم يكن تدوينها منظما مهذبا ولا عاما شاملا لكل
قطر شأن كل شيء في بدايته انظر أحياء الفرائس
ص 84 ج 1 والمقدمة للحافظ ابن حجر وتنوير الحوالك
للحافظ السيوطي .

وهذا مما يزيد تعذر احاطة أحد = كائنا من كان =
بالسنة جميعها وضوحا وبياناً .

ولو كانت احاطة شخص واحد بالسنة ممكنة لكان
حفاظ الحديث وجهابذته أجدر من يتصف بها لانهم جعلوا
رواية الحديث همهم وخصصوا لها وقتهم ووجهوا لها عنايتهم
ولم يشتغلوا بغيرها من معاناة النظر في الاحكام وادلتها
وصرف وقت غير قليل في ذلك كما هو شأن الاثمة بل كان
وقتهم مقصورا على رواية السنة وجمعها حتى انهم كانوا
يعانون مشاق الرحلات الطويلة البعيدة المدى ومفارقة

أهلهم ووطنهم في سبيل ذلك ولهذا كان في اتباع الأئمة
 غير الإمام أحمد من هذا الصنف من هو أكثر منهم حفظاً
 وأوسع اطلاعاً على السنة كما لا يخفى على ذي علم بأحوالهم
 ومع هذا فلا يوجد أحد من أولئك الحفاظ الذين تصدوا
 لجمع السنة وحفظها أحاط بالسنة كلها بل ما من أحد منهم
 إلا وعنده من السنة بعض ما ليس عند غيره كما تجده يروي
 عن بعض من لم يرو عنه غيره واعتبر ذلك بأصحاب الكتب
 الستة المشهورة يظهر لك الأمر جلياً حيث تجد في حفظ
 البخاري بعض ما ليس في حفظ مسلم وفي حفظ هذا بعض
 ما ليس في حفظ ذاك مع أنهما كانا في عصر واحد وهكذا
 الحال في غيرهما فلا يمكن أن تجد أحداً من الحفاظ
 الجهابذة قد أحاط بالسنة كلها جليها وخفيها فهذا الزهري
 الإمام المتفق على جلالته وسعة علمه وحفظه ذكر أبو حازم
 بعرضته حديثاً فأنكره وقال لا أعرفه فقال أحفظت حديث
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا قال فنصفه قال أرجو
 قال اجعل هذا في النصف الذي لم تعرفه وقريب من هذا ما
 أسنده ابن النجار في تاريخه عن ابن أبي عائشة قال تكلم
 شاب يوماً عند الشعبي فقال الشعبي ما سمعنا بهذا فقال
 الشاب أكل العلم سمعت قال لا قال فشطره قال لعلي قال
 فاجعل هذا من الشطر الذي لم تسمعه فافهم الشعبي
 والشعبي لا تخفى مكانته فقد كان من أئمة التابعين أدرك
 جمعا جما من الصحابة كما كان من أئمة الحديث ونقاده ومع

هذا وقف امام شباب موقف الصراحة والاعتراف بالعق ولم
تمنعه الائمة من الاقرار به كما لم تمنع الزهري الذي يغني
مجرد ذكر اسمه عن التعريف بما كان له في هذا الشأن من
قدم راسخة وطول الباع وعلو الكعب لم تمنعه الائمة من
الاعتراف بحق لم يجد له ردا سوى الاقرار به في صراحة
لا يتصف بها الا الائمة امثاله والقستان ذكرهما الحافظ
السيوطي في التدريب .

وقد ذكر جماعة في كتب مصطلح الحديث أن استقرار
السنن والاحاطة بها ممكنان بعد استقرار جمع السنة
وتدوينها في السنن والمسانيد والمعاجم والاجزاء والفوائد
والمشيعات مرتبة مهذبة بحيث يمكن للحافظ المستقريء
المتبع لما في كتب السنة أن يحيط بما فيها خبرا وبنوا
على هذا ما قرروه في مصطلح الحديث من أن الحافظ الجهد
إذا نص على نفي حديث وعدم وروده قبل نفيه ووجب العمل
به وأما قبل استقرار تدوينها وجمعها فاتفقوا على أن
الاحاطة بها غير ممكنة وعللوا ذلك بأن الاحاديث كانت
مفرقة في صدور الرواة فيتعذر الاحاطة بها انظر تدريب
الراوي للحافظ السيوطي .

وغير خاف أن السنة لم يتم تدوينها وجمعها وترتيبها
الا بعد عصر الائمة، على أن ما قاله علماء المصطلح من امكان
استقراء ما جاء في كتب السنة من السنن بعد استقرار
جمعها لا يخفى بعده وعدم مطابقته للواقع كما يدل على
ذلك أمران .

أحدهما : ان الاطلاع على جميع كتب السنة وما ألف فيها من السنن والمسانيد والمعاجم والفوائد والاجزاء البالغة الآلاف المؤلفة الموجودة في مشرق الأرض ومغربها لا يخفى على ذى عقل أن اطلاع شخص واحد عليها كلها واستقراءه جميع ما فيها غير ممكن ولا جائز عادة يؤيد هذا ويزيده بيانا .

الامر الثانى : وهو اننا نجد الحفاظ الذين كانوا في عصر استقرار تدوين السنة وجمعها وترتيبها كالنووى وابن الصلاح والعراقى والحافظ ابن حجر والحافظ السيوطي لم يستقرئ أحد منهم كتب السنة كلها ولم يحط بما فيها كما يدل على ذلك استدراك المتأخر منهم على المتقدم فكم استدرك النووى على ابن الصلاح والعراقى عليهما أما الحافظ ابن حجر فاستدراكاته على المتقدمين والمتأخرين من حفاظ الحديث ونقاده أمر معلوم لا يخفى على من له بعلم الحديث أدنى المام حتى قال عن نفسه كل حديث نقل عدد طرقه عن الحفاظ الاقدمين تتبعت طرقه فوقع لي بأكثر مما نقل عنهم واننى تتبعت طرق حديث انما الاعمال بالنيات من الكتب المشهورة والاجزاء المنثورة حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت ان أكمل له مائة طريق فكلامه هذا يكفي فى الدلالة على ما كان له فى هذا العلم من طول الباع وكثرة الاطلاع ومع هذا فقد استدرك عليه الحافظ السيوطي الذى كان أقل منه حفظا ومعرفة واطلاعا

مدة احاديث بيض لها الحافظ ولم يعرف من خرجها ولا
 مرتبتها فخرجها الحافظ السيوطي وبين مرتبتها من حسن
 وضعف وغير ذلك كما نصح عليه الشمراني في طبقات
 الوسطى وكذلك الحافظ السيوطي ألف كتابه جمع الجوامع
 وقصد ان يجمع فيه الاحاديث النبوية بأسرها كما قال في اول
 كتابه الجامع الصغير وسميته الجامع الصغير لانه مقتضب من
 الكتاب الكبير الذي سميته بجمع الجوامع وقصدت فيه جمع
 الاحاديث النبوية بأسرها اه وقال في خطبة جمع الجوامع
 هذا كتاب شريف حافل ولباب منيف راقل يجمع الاحاديث
 النبوية الشريفة كافل قصدت فيه الى استيعاب الاحاديث
 النبوية اه ولو اطلعت على ما قرأه ووقف عليه من الكتب
 الحديثية وقبرها اثناء تأليفه لهذا الكتاب لآخذك العجب
 وانحلت حيويتك من الاستغراب وعلمت انه جدير وحقيق
 بما قاله فيه العلامة الشيخ صالح المقبلي في العلم الشامخ
 حيث قال ما زال الله يكرم كل متأخر بفضيلة يتضح نفعها في
 الدين ويرتفع بها من وفق من المهتمدين وكنت اتمنى
 واستغرب انه لم يتعد لجمع الحديث النبوي على هذا الوجه
 المقرب احد واقول لعلها كرامة ادخرها الله لبعض المتأخرين
 واذا الله اكرم بذلك واهل له من لم يكدر يرى مثله في مثل ذلك
 الامام السيوطي في كتابه المسمى بالجامع الكبير صرح بهذا
 المقصد في اوله وفي اول الجامع الصغير اه ورغم انه بذل مجهودا
 عظيما في خدمة السنة النبوية فذكر فيه من الاحاديث ما لم

يذكره غيره ولم يأت أحد بكتاب مثل كتابه حتى أنه ذكر في
نحو مائة ألف حديث على ما قاله حافظ المغرب أبو العلاء
المراقى القاسي وقال العلامة أحمد بن قاسم البونى التميمي
في ثبته أن عدد أحاديث ثقاتون ألفا ولاكر غير واحد أنه مات
قبل اكتماله ووقفت على كتاب لبعض المعاصرين فوجدته نقل
عن بعض تلاميذ أبي العلاء المراقى القاسي ما يفيد أنه

وعلى كل حال فقد استدرك على هذا الكتاب الذي ادعى
الحافظ السيوطي أنه جمع فيه الأحاديث كلها ما لا يحصى من
الأحاديث فقد قال العلامة المحدث سيدى محمد بن جعفر
الكتانى في ترجمة الحافظ أبي العلاء المذكور من كتابه
سأوة الانفاس أنه استدرك أحاديث كثيرة على الجامع الكبير
للسيوطي تنيف على خمسة آلاف اه وقال العلامة المحدث السيد
مرتضى الزبيدى في ترجمة أبي العلاء المراقى القاسي من
معجمه حكى لي صاحبنا محمد بن عبد السلام بن ناصر وهو
أحد طلبته الملازمين له من رسوخه في الفن وحسن خطه
وحفظه ما يقضى به العجب ولما أقرأ الجامع الكبير للحافظ
السيوطي استدرك عليه نحو عشرة آلاف حديث كان يقيدها
في طرة نسخته بحيث لو نقل ذلك في كتاب لجاء مجلدا اه
وبهذا يظهر لك أن العلامة المناوى كان مضيا عندما قال
في شرحه الكبير على الجامع الصغير على قول الحافظ السيوطي
في خطيته وقصدت فيه أى الجامع الكبير جمع الأحاديث
الشيوية بأسرها ما نصه وهذا بحسب ما اطلع عليه المؤلف لا

باعتبار ما في نفس الامر لتعذر الاحاطة بها وانافتها على
ما جمعه الجامع المذكور لو تم وقد احترمتة المثنية قبل
اكماله اه .

ما قررناه هنا وحررناه يتبين امران جليان ظاهران .

أحدهما تعذر احاطة أحد بالسنة جميعها ولو بعد
استقرار تدوينها وجمعها وقد دللنا على ذلك بما نعتقد
ان فيه مقنعا للمنصف .

ثانيهما ان هذه الدعوى = اعني دعوى احاطة كل واحد
من الائمة بالسنة = ليس لها دليل تستند اليه ولا يؤيدها
قول أحد يعتمد عليه وانما مصدرها جهلة المقلدين الذين
لا يعرفون حتى حقيقة مذهبهم فضلا عن ان يعلموا مدارك
امامهم وما هو دليل كل قول قال به فلهذا كان غير مستغرب
صدور هذه الدعوى منهم لان الجاهل معذور بجهله وله ان
يهرف بما يصوره له خياله ويهذى بما يوحى اليه عقله لكن
ما لا جدال فيه ان هذا مقام لا يعتبر فيه قول جاهل
ولا يقام فيه وزن لكلام غبي وانما العبرة فيه بكلام العلماء
الذين اليهم المرجع ولهم القول الفصل في مثل هذه المسألة
وستتلو على سامعك من أقوالهم ما يدلك على أنهم على
خلاف ما زعمه اولئك المدعون متفقون ولدعواهم نابذون
ويغفلونهم معلنون مصرحون .

أقوال العلماء في نفي احاطة أحد من الأئمة بجميع السنة

وهذا الذي بينته في هذه المقدمة وأوضحت دليله على
سبيل الاجمال هو الذي نص عليه العلماء من أهل الحديث
والفقه والاصول فصرحوا بنفي احاطة أحد من الامة بجميع
السنة وبالغوا في الإنكار على مدعي ذلك واليك بعض
النصوص الواردة عنهم في ذلك روى الخطيب عن محمد بن
أحمد ابن جامع الرازي قال سمعت أبا زرعة وقال له رجل
ليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف
حديث قال ومن قال ذا قلقل الله أنيابه هذا قول الزنادقة
ومن يحصي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر
ألفا من الصحابة ممن رآه وسمع منه اهـ نقله الحافظ
العراقي في شرح الفيته ولم يتعقبه بشيء فيما يتعلق بنفيه
وانكاره ان يحصى أحد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا
ينفي ما أقول هذا الامام الذي قل نظيره بين أئمة الحديث
وحفاظه من أهمية لانه صادر عن هو خبير بهذا الشأن
عليه بهذا الفن فقلوه مقدم بالضرورة على زعم من ليس له
بالسنة خبرة ولا بعلم الرواية دراية كما هو حال أصحاب
هذه الدعوى اذ هم أبعد الناس عن معرفة شيء من ذلك
لحمولهم على التقليد وتبذهم النظر في الدليل وراء ظهورهم
ولا ريب في أن كل من يرجع فيه الى أربابه فلا يجوز لما قل

ان يمارض قول هذا الامام بكلام أولئك المدعين ما ليس
لهم عليه برهان (1) -

وقال الامام حافظ المغرب ابن عبد البر في التمهيد عند
كلامه على حديث ابي هريرة اكل كل ذي ناب من السباع
حرام، ليس احد الا ويؤخذ من قوله ويترك الا النبي صلى
الله عليه وسلم فانه لا يترك من قوله الا ما يتركه هو
وينسخه قولاً وعملاً والحجة ما قاله صلى الله عليه وسلم ليس
في قول غيره حجة ومن ترك قول عائشة في رضاع الكبير
وقول ابن عباس في المتعة وغير ذلك من أقاويله وترك
قول عمر في تبدئة المدعي عليه باليمين في القسامة وفي
أن الجنب لا يتيمم وترك قول ابن عمر في كراهة الوضوء
بماء البحر وسور الجنب والحائض وغير ذلك وترك قول
علي عليه السلام في أن المحدث في الصلاة يبني على ما مضى
منها وفي أن بني تغلب لا تأكل ذبائحهم وغير ذلك مما
روى عنه كيف يستوحش من مفارقة واحد منهم ومعه
السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الملجأ عند
الاختلاف وغير نكير أن يخفى على الصحابي والصاحبين
والثلاثة السنة الماثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) وحتى على تسليم ما قاله بعض الحفاظ أن الناقلين من الصحابة من
النسب صلى الله عليه وسلم منحصرين في أربعة آلاف، أو ألف وخمسمائة
فإن أحاطة شخص واحد بما روى كل واحد من العدد المذكور متعذرة
خاصة إذا نظرنا إلى الألف التابعين وتابعيهم الناقلين عن هؤلاء الصحابة
ومن المعلوم أن من الألف الأربعة من لم تكن له رحلة في طلب الحديث
منهم من كانت بهامته في الحديث مزجاً أو كما ستعلمه

الا ترى عمر في كثرة علمه وكثرة لزومه لرسول الله صلى الله عليه وسلم قد خفى عليه من توريث المرأة من دية زوجها وحديث دية الجنين وحديث الاستئذان ما علمه غيره وخفى على أبي بكر حديث توريث الجدة فقيرهما احري ان تخفى عليه السنة في خواص الاحكام وليس شيء من ذلك بضارهم اهـ .

وقال ابن تيمية في رسالته رفع الملام = وهي من انفس ما ألفه ابن تيمية ومن الابحاث القيمة التي يجب على كل باحث الاطلاع عليها = ما نصه وليعلم انه ليس أحد من الائمة المقبولين عند الامة يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته فانهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم وعلى ان كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن اذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه وجميع الاعذار ثلاثة اصناف :

أحدها عدم اعتقاده ان النبي صلى الله عليه وسلم قاله
الثاني عدم اعتقاده ارادة تلك المسألة بذلك القول
الثالث اعتقاده ان ذلك الحكم منسوخ وهذه الاصناف الثلاثة تتفرع الى أسباب متعددة السبب الاول أن لا يكون الحديث قد بلغه ومن لم يبلغه الحديث لم يكلف أن يكون عالما بموجبه واذا لم يكن قد بلغه وقد قال في تلك القضية بموجب ظاهر آية أو حديث آخر أو بموجب قياس أو

موجب استصحاب فقد يوافق ذلك الحديث وقد يخالفه قال
 وهذا السبب هو الغالب على أكثر ما يوجد من أقوال السلف
 مخالفا لبعض الأحاديث فإن الإحاطة بحديث رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لم تكن لاحد من الامة وقد كان النبي صلى
 الله عليه وسلم يحدث أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئا فيسمعه
 أو يراه من يكون حاضرا ويبلغه أولئك أو بعضهم لمن
 يبلغونه فينتهي علم ذلك الى من شاء الله تعالى من العلماء
 من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ثم في مجلس آخر قد يحدث
 أو يفتي أو يقضي أو يفعل شيئا ويشهده بعض من كان غائبا
 عن ذلك المجلس ويبلغونه لمن أمكنهم فيكون عند هؤلاء
 من العلم ما ليس عند هؤلاء وعند هؤلاء ما ليس عند هؤلاء
 وانما يتفاضل العلماء من الصحابة ومن بعدهم بكثرة العلم
 أو جودته واما إحاطة واحد بحديث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فهذا لا يمكن ادعائه قط اه وفي كلامه هذا من
 التحقيق وبيان الاسباب الجلية في خفاء السنة على العلماء
 من الصحابة وغيرهم مالا يحتاج الى بيان وتعليق، وقال ابن
 القيم في اعلام الموقعين عند كلامه على ابطال حجج المقلدين
 على وجوب التقليد ما نصه ونحن نسأل المقلدين هل يمكن
 أن يخفي قضاء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على من
 قلدتموه دينكم أم لا فان قالوا لا يمكن ان يخفي عليه ذلك
 انزلوه فوق منزلة ابي بكر وعمر وعثمان وعلي والصحابة
 كلهم فليس واحد منهم الا وقد خفي عليه بعض ما قضى الله
 تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم به ثم ذكر جملة من السنن

التي خفيت على أبي بكر وعلي وعمر وعثمان وغيرهم من
الصحابة وقال عقب ذلك وهذا باب واسع لو
تتبعناه لجاء سفرا كبيرا فنسأل حينئذ فرقة التقليد هل
يجوز ان يخفى على من قلدتموه بعض شأن رسول الله صلى
الله عليه وسلم كما خفي ذلك على سادات الامة أولا فان
قالوا لا يخفى عليه وقد خفي على الصحابة مع قرب عهدهم
بلغوا في الغلو مبلغ مدعي العصمة في الائمة وان قالوا بل
يجوز ان يخفى عليهم وهو الواقع وهم مراتب في الخفاء
في القلة والكثرة قلنا فنحن نناشدكم الله تعالى الذي هو عند
لسان كل قائل وقلبه اذا قضى الله ورسوله أمرا خفي على
من قلدتموه هل تبقى لكم الخيرة بين قبول قوله ورده أم
تنقطع خيرتكم وتوجبون العمل بما قضاه الله ورسوله عينا
لا يجوز سواه فاعدوا لهذا السؤال جوابا وللجواب صوابا
فان السؤال واقع والجواب لازم اهـ، وقال أبو بكر الرازي
لا يشترط = في حق المجتهد = استحضار جميع ما ورد في
ذلك الباب اذ لا يمكن الاحاطة به نقله الشوكاني في ارشاد
الفحول عند كلامه على شروط الاجتهاد وأقره، وقال أبو
اسحاق الشاطبي في كتاب الاجتهاد من الموافقات الاجتهاد
الواقع في الشريعة ضربان أحدهما الاجتهاد المعتبر شرعا
وهو الصادر عن أهله الذين اضطلموا بمعرفة ما يفتقر اليه
الاجتهاد والثاني غير المعتبر وهو الصادر عن من ليس بمعارف
بما يفتقر اليه الاجتهاد فأما القسم الاول فيعرض فيه الخطأ
في الاجتهاد أما بخفاء بعض الأدلة حتى يتوهم فيه ما لم

يقصد منه وأما بعدم الاطلاع عليه جملة وحكم هذا القسم
معلوم من كلام الأصوليين ان كان في أمر جزئي وأما ان
كان في أمر كلي فهو اشد وفي هذا الموطن حذروا من زلزلة
العالم، وقد قال الغزالي ان زلزلة العالم بالذنوب قد تصير كبيرة
وهي في نفسها صغيرة وذكر منها أمثلة ثم قال فهذه ذنوب
يتبع العالم عليها فيموت العالم ويبقى شوه مستطيرا في
العالم أيا ما متطاولة فطوبى لمن اذا مات ماتت معه ذنوبه
وهذا الحكم مستمر في زلته في الفتيا من باب أولى فانه
ربما خفي عليه بعض السنة أو بعض المقاصد العامة في
خصوص مسأله فيفضي ذلك الى ان يصير قوله شرعا يتقلد
وقولا يعتبر في مسائل الخلاف وربما رجع عنه وتبين له
الحق فيفوته تدارك ما سار في البلاد عنه ويضل عنه تلافيه
لمن هنا قالوا زلزلة العالم مضروب بها الطبل اهـ وقد لخصه
واقصرت منه على قدر الحاجة وكل ما قاله صحيح واقع في
كل مذهب من المذاهب المتبعة لا ينكره الا جاحد للحق مكابر
للمواقع نكم في المذاهب من مسائل قالها بعض الائمة وهي
تخالف السنة الصحيحة التي لا معارض لها ذهب اليها بناء
على ان لا تنس فيها اخفائها عليه مع ان حكمها المخالف لما
قال ثابت بالنص الذي لا يجوز العدول عنه الى غيره وقد
حارت احكام تلك المسائل تعتبر عند اتباعه شرعا متبعا
ووحيا منزلا بسبب صدورها عنه مع انه قد يرجع عنها
لوقوفه على النص المقتضي لرجوعه عما قال ولا يتمكن من
ابلاغ رجوعه عما قال لاتباعه بسبب انتشار القول في

سائر البلاد كما يشير اليه كلام الشاطبي ولا جدال في ان
الائمة معذورون في ذلك بل مأجورون لانهم أدوا ما يجب
عليهم وبذلوا جهدهم فلئن أخطأوا بعد ذلك فهو خطأ بعد
اجتهاد وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حكم الحاكم
فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله
اجر واحد رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث ابي هريرة
وانما يكون آثما موزورا من علم خطأ قول امامه وتبين له
ضعف مدرده ثم أصر على اتباعه فيما اخطأ فيه ولج في العناد
فصار يتأول النصوص الصريحة ويحملها على ابعد المحامل
التي لا يشهد لها عقل ولا نقل حتى يبقى قول امامه سالما
من المعارضة فان من يقف على تلاعب المقلدين بالنصوص
المخالفة لقول أئمتهم وتحريفها عن مواضعها لتصير موافقة
لما قالوه يأخذ العجب ويجزم بأنهم مجانين ينطقون بما لا
يدرون له معنى وهذا كله تعصب بارد وحمية بعيدة كل
البعد عن روح الاسلام مناقضة لما جاء به القرآن وسنة النبي
صلى الله عليه وسلم من الامر والحض على قبول الحق واتباعه
ورد الباطل واجتنابه وقد ذم الله سبحانه وتعالى في كتابه
اليهود أشد الذم ووبخهم اشنع توبيخ على هذه الصفة التي
كانت الزم صفاتهم وأظهر خصالهم فكيف يليق بالمسلم ان
يتجاهل الحق ويتعمى عنه بعد تبينه وظهوره ليشارك أشد
الناس عداوة للمؤمنين في أخس صفاتهم وارذل نعوتهم
ولسنا نقصد بهذا الدعوة الى هدم المذاهب الفقهية وترك
العمل باقوال الأئمة بالكلية فان هذا امر لا نريده ولا يخطر

بيانا لاننا اول من يعمل بها ويتبعها وانما نقصد ترك العمل
بالقول الذي ظهر خطاه وكان النص يخالفه فهذا هو الذي
نريده ونقصده اذ لا معنى لاتباع قول تبين بالدليل انه خطأ
والجمود عليه والدفاع عنه بارتكاب التاويلات الباردة
والتحملات الفارغة فان الامام ليس معصوما من الخطأ بل
هو عرضة له كما هو شأن بني آدم كلهم وقد اعترف الاثمة
كلهم بهذا وبينوا البيان الكافي الشافي أنهم يخطئون
كما يصيبون وان الواجب اتباع الحق عند خطئهم كما سيأتي
بيان ذلك قريبا ان شاء الله تعالى .

انتقاد عز الدين بن عبد السلام على المقلدين هذا التعصب المزري

وقد نعى سلطان العلماء عز الدين ابن عبد السلام على
المقلدين هذا التعصب المزري وانكر عليهم انكارا شديدا هذا
الجمود الممقوت على الخطأ الصريح في كلمة ننقلها هنا لان
فيها شاهدا لموضوع بحثنا كما أنها عبرت احسن تعبير عن
حالهم وموقفهم من النصوص التي تخالف مذهبهم فقد قال
في قواعده الكبرى من العجب العجيب ان يقف المقلد على
ضعف ماخذ امامه وهو مع ذلك يقلده كان امامه نبي ارسل
اليه وهذا نأى عن الحق وبعد عن الصواب لا يرضى به احد
من اولى الالباب بل تجد احدهم يناضل عن مقلده ويتحيز
لدفع ظواهر الكتاب والسنة ويتأوها وقد رأيناهم يجتمعون
في المجالس فاذا ذكر لاحدهم خلاف ما وطن عليه نفسه

تعجب منه غاية العجب لما الفه من تقليد امامه حتى ظن ان الحق منحصر فى مذهب امامه ولو تدبر لكان تعجبه من مذهب امامه أولى من تعجبه من مذهب غيره فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض الى التقاطع والتداير من غير فائدة يجديها فالاولى ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال لعل امامي وقف على دليل لم أقف عليه ولا يعلم المسكين ان هذا مقابل بمثله وتفضيل لخصمه بما ذكره من الدليل الواضح فسبحان الله ما أكثر من اعمى التقليد بصره حتى حمله على مثل ما ذكرته وفقنا الله تعالى لا تباع الحق اينما كان وعلى لسان من ظهر اه كلام هذا الامام وهو دال على تشابه عقول المقلدين وتماثل أفكارهم لان هذا الهذيان الذى حكاه عنهم عز الدين ابن عبد السلام هو نفس ما يحتجون به اليوم لتأييد مذهب امامهم ورد ما عارضه من النصوص النبوية الصحيحة التي لا معارض لها فموقفهم من السنة المخالفة لمذهب امامهم فى القرن السابع الذى كان فيه عز الدين بن عبد السلام هو موقفهم منها اليوم وهو أواخر القرن الرابع عشر وهذا ان دل على شيء فانما يدل على أنهم فى جهلهم وعنادهم كالحلقة المفرغة التي لا يدرى أين طرفاها .

وهذه الحجة الباردة التي تمسكوا بها واتفقوا على الاستدلال بها انما هى حجة العاجزين لأن من يكون على بينة من أمره واثقا بمستنده لا يفرع عند الحجاج الى مثل

هذه الشبهة الواهية البالية التي تنبىء بفرار صاحبها
وهروبه من ميدان المعاجة بل يقارع الحجة بمثلها وينقض
البرهان بشبهه أو اقوى منه اما محاولة رد الدليل الصحيح
القوى بمثل هذه الابطايل التي حكاه عنها عز الدين بن
عبد السلام ونسمعها نحن ايضا منهم فهو اولا اقرار صريح
بالعجز واذعان وتسليم لدليل الخصم وثانيا مقلبل من طرف
الخصم بمثله بل وتفضيل له كما قاله سلطان العلماء
فيما نقلناه عنه قريبا فصار كلامهم حجة عليهم وانقلب
شبهتهم برهانا ساطعا على جهلهم وهكذا يفعل العناد والتعصب
بصاحبها نسأله سبحانه وتعالى ان يوفقنا للعمل بالحق
ويجنبنا العمل بالباطل، فهذه أقوال جماعة من العلماء
الأعلام وجهابذة الفقه وسنة النبي عليه الصلاة والسلام
تنقض دعوى المقلدين وتبطلها وتدل على انفراد جهلتهم
بأدعائهم لم يسبقهم اليها قائل ولم تخطر ببال عاقل لان
العلماء متفقون على مخالفتهم فيما زعموه وبطلان ما ادعوه
واخترعوه كما علمت من نصوص من اقتصرنا على نقل كلامهم
واكتفينا به روما للاختصار ولانا لم نقصد استقصاء كل
قول يدل على بطلان هذه الدعوى وذكره هنا اذ ان ذلك لا
يمكن أن يستقصى لكثرتة مع ما في الاكثار من نقل ذلك من
مثل القاري وسامه وانما أردنا الإشارة الى شيء يسير
يدل على غير ما لم نورد هنا .

فتصريح هؤلاء العلماء وشهادتهم ببناء بعض الأدلة
الشرعية على الأئمة من الأدلة القاطعة على بطلان ما راعيه
المقلدون لأن كل واحد ممن نقلنا كلامهم كان مجتهدا في
مذهبه ومن أئمة التصريح على أقوال الإمام وقواعده
فشهادتهم شهادة مبنية على علم وخبرة لأنهم خبروا أقوال
الأئمة وسبروا مداركهم فيها فهم أعلم بعالمهم من كل مدع
منقول ما لا علم له به .

ذكر الأدلة القاطعة على بطلان هذه الدعوى

إن هذه النصوص التي مرت بك كافية في إبطال هذه
الدعوى لما بيناه أننا لئلا لا نعتمد عليها ولا نكتفي بها
وحدها بل سنذكر من الأدلة القاطعة والبراهين اللاحقة ما
يزيد بطلانها وضوحا وبيانا .

الدليل الأول على بطلانها أنها دعوى عارية عن كل دليل
وكل ما كان كذلك فهو باطل أما الصفري فدليلها الحس
والمشاهدة لأن كل من ناظر المقلدين ومطالبهم بأقامة الدليل
على دعواهم وجدهم عاجزين عن ذلك عجزا كلياً كما
شاهدنا نحن ذلك منهم مرارا وشاهدته غيرنا كذلك وما
بالعهد من قدم فقد نقلنا أننا عن عز الدين بن عبد السلام
ما يدل على واقعية ما نقول وأن عجزهم عن إقامة الدليل
على هذه الدعوى شمل المتقدم منهم والمتأخر وأما الكبرى
فدليلها قوله تعالى قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين فهذا
برهان قاطع على بطلانها لأن مقدمتيه يقينيتان كما علمت .

الدليل الثاني ان الواقع المشاهد يقضي ببطلانها لان من
تتبع السنن الواردة في الاحكام وقارن بينها وبين اقوال
الائمة وجد ما لا يحصى كثرة من الاحاديث التي خالفوها =
انفرادا واجتماعا = وهي صحيحة مما يعد انكاره مكابرة
وجحودا لامر واقع مشاهد ونحن لا ننكر ان من بين
تلك الاحاديث ما كان معلوما عندهم وتركوا العمل به لسبب
اوجب ترك العمل به في نظرهم قد يكون سببا صحيحا مسوقا
لترك العمل به وقد يكون ضعيفا بل فاسدا لا يسوغ ترك العمل
بالحديث كما بينت ذلك وفصلت الكلام فيه تفصيلا لا نظفر
به في كتاب في مقدمة كتابي الاعلام بما خالف فيه الائمة
السنة الصحيحة من الاحكام .

غير ان مما لا يمكن ان ينكر ايضا ان من بين الاسباب
الموجبة لترك عملهم بتلك السنن خفاء بعضها عليهم وقد
تقدم عن ابن تيمية ان خفاء الحديث وعدم بلوغه الى
العالم هو السبب الغالب على اكثر ما يوجد من اقوال السلف
مخالفا لبعض الاحاديث كما نقلنا عن ابن القيم ان خفاء
بعض السنن على الائمة امر واقع لا سبيل الى انكاره يؤيده
هذا ويزيده وضوحا .

الدليل الثالث وهو ما نقل عن الائمة من التوقف في
مسائل كثيرة لا يحصيها العد فقد قال ابن وهب لو كتبنا
عن مالك لا ادرى لملانا الالواح نقله ابن عبد البر في جامع
بيان العلم وفضله .

وقال الغزالي في المستقصى ليس من شرط المفتي أن يجيب عن كل مسألة فقد سئل مالك عن أربعين مسألة فقال في ستة وثلاثين منها لا أدري وكم توقف الشافعي بل والصحابة في المسائل اهـ .

وقال أيضا في باب أفة العلم من الأحياء وكان في الفقهاء من يقول لا أدري أكثر مما يقول أدري منهم سفيان الثوري ومالك بن أنس وأحمد بن حنبل اهـ وفي ترجمة مالك من تهذيب الأسماء واللغات للنووي قال أبو حاتم الرازي حدثنا أحمد بن سنان قال سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول كنا عند مالك ف جاء رجل فقال يا أبا عبد الله جئتك من مسيرة ستة أشهر حملني أهل بلدي مسألة أسألك عنها فقال فسل فسأله فقال لا أحسن ف قطع بالرجل كأنه جاء إلى من يعلم كل شيء فقال وأي شيء أقول لأهل بلدي إذا رجعت إليهم فقال قل قال لي مالك بن أنس لا أحسن اهـ وفي تهذيب الأسماء واللغات أيضا قال أبو حنيفة قدمت البصرة وظننت أني لا أسأل عن شيء إلا أجبت فيه فسألوني عن أشياء لم يكن عندي فيها جواب اهـ .

ومن المعلوم ضرورة أن سبب توقفهم عن جواب ما سئلوا عنه هو خفاء الدليل عليهم وعدم علمهم بما يمكن أن يستخرج منه حكم السؤال نصا أو استنباطا هذا أمر جلي لا ينكره إلا جاهل والا فما السبب في عدم اجابة الامام مالك عن سؤال ذلك الرجل الذي حمله أهل بلده مسألة واحدة

دعتهم الحاجة الى معرفة حكمها الى ارسال رجل منهم وتكلفه
مماناة المشاق في سفر تبلغ مسافته ستة أشهر كما رواه
أبو حاتم الرازي باسناد في نهاية الصحة لان أحمد بن
سنان ثقة من رجال البخاري ومسلم قال عنه ابن أبي حاتم
انه امام أهل زمانه وعبد الرحمن بن مهدي لا يسأل عن
حاله فانه الامام الحافظ المتفق على جلالته وأمامته في علوم
السنة فكيف يعقل ان يجيب الامام مالك ذلك الرجل الذي
علمت مقدار ما عاناه في سبيل معرفة حكم مسألة واحدة
بقوله لا أحسن ويرده من سفره الطويل بخفي حنين جارا
وراءه أذيال الخيبة لولا خفاء دليل حكمها عليه فمن ظن بهذا
الامام انه امتنع عن جواب سؤال هذا الرجل مع علمه
بحكمه فهو من أجهل الناس بقدره ومكانته الدينية ومنزلته
السامية ومما يؤيد هذا ان عبد الرحمن ابن مهدي الذي
روى هذه القصة وحضرها قال ان الرجل قطع به كانه جاء
الى من يعلم كل شيء فتعجب من اعتقاده ان مالك يعلم كل
شيء فمالك في نظر عبد الرحمن بن مهدي تلميذه الخبير
به العليم بحاله لا يعلم كل شيء وفي نظر الجاهلين الجامدين
يعلم كل شيء لا تعزب عنه شاذة ولا فاذة من أدلة الأحكام
وهكذا نرى ان خفاء الادلة وعدم الاطلاع عليها هو السبب
في كل ما جاء عن الأئمة من التوقف في الاجابة عن المسائل التي
سئلوا عنها هذا هو السبب المعقول الذي لا يمكن تعليل توقفهم
بغيره ولا يقال انهم توقفوا عن الجواب تورعا وفرارا من
الفتوى لان الفتوى كانت عملهم فليس معقولا ان يتورعوا

عنها وقد نصبوا أنفسهم لها وكانوا مقصودين لبيان احكام
 النوازل التي تنزل بالناس في عصرهم وقد رايت في القصة
 المتقدمة عن ابي حاتم الرازي كيف ارسل اهل ذلك البلد رجلا
 منهم الى مالك يسأله عن مسألة وسافر من أجلها مسافة ستة
 أشهر مما يدل على ان تصدرهم للفتوى كان معلوما للمقريب
 والبعيد بل ان الفتوى كانت أساسا هاما من الاسس التي بنيت
 عليها المذاهب الفقهية فكيف يتصور ان توقفهم كان تورعا
 وفرارا من شيء كان أساس مذاهبهم المنتشرة شرقا وغربا .
 فالاعتذار بهذا عن توقفهم اعتذار غير مجد ولا مفيد
 لان الواقع يكذبه ويبطله يؤيد هذا ويوضحه .

الدليل الرابع وهو أنه قد ثبت عن الاثمة ما هو أصح
 من هذا وأبين في الدلالة على خفاء بعض السنن عليهم
 تقتصر هنا على ذكر بعض الامثلة التي تدل على غيرها
 وترشد الى ما ثبت عنهم في سواها .

فمن ذلك ما ذكره ابن قتيبة في تاويل مختلف الحديث
 قال روى ابو عاصم عن ابي عوانة قال كنت عند ابي
 حنيفة فسئل عن رجل سرق وديا (1) فقال عليه القطع
 فقلت له حدثنا يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا
 قطع في ثمر ولا كثر (2) فقال ما بلغني هذا وهذا حديث

(1) الودي افتح الواو وكسر الدال المهلة والياء المشددة نزل صغار
 (2) الثمر بفتح المثلثة اسم جامع للثريد والفايز من الرطب والناب
 والكثر بفتح الكاف والياء المثلثة جنار النخل .

رواه أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والحاكم
والبيهقي وصححه الترمذي وابن حبان والبيهقي والمنقول عن
أبي حنيفة عدم القطع فيما ذكر في الحديث كما في بدايت
المجتهد ونيل الاوطار للشوكاني وسبل السلام للامير الصنعاني
فلعله رجع الى العمل بهذا الحديث بعد أن أخبر به .

ومن ذلك أن مالكا سئل = بمحضر ابن وهب = عن
تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال ليس ذلك على الناس
قال ابن وهب فتركته حتى خف الناس فقلت له عندنا في
ذلك سنة قال وما هي قلت حدثنا الليث بن سعد عن
زيد بن عمرو الماعري عن ابن عبد الرحمن العلي عن
المستورد بن شداد القرشي قال رأيت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يذلك يختصره ما بين أصابع رجله فقال مالك أن
هذا حديث حسن وما سمعت به إلا الساعة قال ابن وهب
ثم سمعته بعد ذلك سئل فأمر بتخليل أصابع الرجلين انظر
ترجمة مالك للعلامة الزواوي المطبوعة مع المدونة والحديث
رواه أبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وفي الباب
احاديث عن جماعة من الصحابة ومع ذلك لم تبلغ مالكا
حتى أخبره ابن وهب بحديث المستورد بن شداد .

ومن ذلك أن مالكا قال في المدونة لا أعرف قول الناس
في الركوع سبحان ربي العظيم وفي السجود سبحان ربي
الاعلى وأنكره وهذا يدل دلالة واضحة على أنه لم تبلغ
الاحاديث الكثيرة الواردة بهذين الذكرين في الركوع

والسجود التى منها حديث حذيفة رواه مسلم وأبو داود
والنسائي والترمذى وابن ماجه وحديث عقية ابن عامر
رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والحاكم وابن حبان فى
صحيحه وحديث ابن مسعود رواه أبو داود والترمذى وابن
ماجه وفى سنده انقطاع وحديث جبير ابن مطعم رواه
البزار والطبراني فى الكبير وحديث أبي بكره رواه البزار
والطبراني أيضا فلم يبلغ حديث واحد من هذه الاحاديث
مالكا حتى قال ما قد سمعت وقد تأول ابن رشد وغيره
كلام مالك بما لا فائدة فيه .

ومن ذلك ان البيهقي والنووي وغيرهما من ائمة مذهب
الشافعي خالفوه فى مسائل لم يبلغه فيها الحديث كما ستقف
عليه فى كلام النووي الذى نقلناه فى الدليل العاشر .

ومن تتبع كلام الائمة وجد من هذا ما فيه الدليل
القاطع على بطلان دعوى المقلدين .

الدليل الخامس على بطلانها ان الائمة خالفوا الاجماع
المتيقن المقطوع به فقد قال ابن حزم انه أفرد اجزاء ضخمة
فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء
وفيما قاله كل واحد منهم مما لا يعرف أحد قال به قبله
وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الاجماع المتيقن
المقطوع به انظر ص 273 - ج 9 من المحلى وقال أيضا وكم قصة
خالف فيها الائمة الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف

وقد افردنا لذلك كتابا ضخما انظر ص 5 من المصدر نفس
فليس على مخالفتهم للاجماع بنوعيه القولي والسكوتي
 واجماع الصحابة اتفق العلماء على حجيته فهو أصح اجماع
واقواء لان الاجماع المحكية عن غيرهم في كتب الفقه
وكتب الخلاف لا يسلم غالبها من النقد كما بينت ذلك
بأدلة في مقدمة كتابي الاعلام ولهذا كانت حجية اجماع
الصحابة محل اتفاق حتى ممن أنكر الاجماع من أصله
كالامام أحمد وداود وابن حبان وابن حزم ولم يخالف في
حجيته الا طائفة من المبتدعة لا يعتد بخلافهم كما قال
الشوكاني في ارشاد الفحول .

وهذا هو السبب فيما قاله البرزلي ونقله عن جماعة من
شيوطه أن اجماع ابن حزم من أصح الاجماع انظر
ص 17 من رسالة العلامة المسناوي في القبض .

فماذا عسى ان يقولوا في مخالفة الاثمة لهذه الاجماع
القطعية التي ذكرها ابن حزم فان التزموا دعواهم وقالوا
ان العلة في مخالفتهم لها هي اطلاعهم على دليل راجح او
علمهم بناسخ لها فتقولهم باطل دال على جهلهم من وجهين :
احدهما ان الاجماع مقدم ومرجح على جميع الادلة اذا
عارضته كما هو مقرر في اصول الفقه قال الغزالي في
المستصفى يجب على المجتهد في كل مسألة ان يرد نظره الى
النفي الاصلي قبل ورود الشرع ثم يبحث عن الادلة السلبية
المغيرة فينظر اول شيء في الاجماع فان وجد في المسألة

اجماعا ترك النظر فى الكتاب والسنة فانهما يقبلان النسخ والاجماع لا يقبله فالاجماع على خلاف ما فى الكتاب والسنة دليل قاطع على النسخ اذ لا تجتمع الامة على الخطا اه وقال العلامة عبد العلى الانصارى فى شرح مسلم الثبوت فى اصول فقه الحنفية الاجماع مقدم ومرجح على جميع الادلة عند معارضته اياها لأنه لا يكون منسوخا بكتاب او سنة ولا يكون باطلا فتعين ان يكون الكتاب والسنة ولو كانت متواترة منسوخة والاجماع كاشف عن النسخ اه وفى جمع الجوامع للنتاج السبكي ممزوجا بشرحه للمعلى ويرجح الاجماع على النص لانه يؤمن فيه النسخ بخلاف النص اه وقال الشوكانى فى الارشاد بعد ان نقل عن جماعة ان الاجماع حجة قطعية ما نصه وقال الاصبهاني ان هذا القول هو المشهور وانه يقدم الاجماع على الأدلة كلها ولا يعارضه دليل اصلا ونسبه الى الاكثرين قال بحيث يكفر (1) مخالفه او يضل ويبدع اه فتبين من هذه النصوص ان الاجماع راجع (2) مقدم على كل ما عارضه وبهذا يظهر جليا ان تعليل مخالفة الاثمة لتلك الاجماع القطعية باطلاعهم على دليل راجح عليها لا يجوز هنا لما علمته.

ثانيهما ان الاجماع لا يجوز نسخه كما علمت من النصوص التى نقلناها آنفا لأنه لا ينعقد الا بعد وفاة النبي صلى الله

(1) كفى مخالف الاجماع مقيد بقيد لا بد منه وهو ان يكون الاجماع معلوما من الدين بالضرورة اما الاجماع الذى ليس كذلك فلا يكفر منكروه اذ كيف يكفر منكروه وفى حقيقته بل فى وقومه خلاف !!

(2) هذا ما ذهب اليه الجمهور وخالفهم جماعة من العلماء فقالوا ان النص مقدم عليه وقد بينت الراجح من القولين فى بعض ثاليقى

عليه وسلم والنسخ لا يكون الا في حياته صلى الله عليه وسلم
لانقطاع الوحي بوفاة صلى الله عليه وسلم فلهذا كان الاجماع
لا ينسخ ولا ينسخ به كما هو معلوم في اصول الفقه فإذا
اجمعت الامة على خلاف حديث فذلك دليل على وجود ناسخ
لذلك الحديث لا ان الاجماع هو الناسخ
كما قد يتوهم من كلام الغزالي الذي نقلناه فيما سبق على
ان في جواز وقوع ذلك بحثا ليس هذا موضعه .

بما قررناه يتضح ان الاجماع سالم من معارضة غيره من
الادلة له ولهذا كان من شروط الاجتهاد الأساسية ان يكون
المجتهد خبيرا بمواقع الاجماع حتى لا يقع في مخالفته
فيكون خارقا له وخرق الاجماع غير جائز وقد مر بك في
كلام الغزالي وغيره من علماء الاصول ما يشير الى هذا .
وبهذا الوجه تعلم ان تعليل مخالفة الائمة لتلك الاجماع
القطعية باطلاعهم على ناسخ لها باطل غير جائز أيضا فلا
توجد اذا علة يمكن ان يعمل بها مخالفتهم لتلك الاجماع
القطعية غير علة واحدة لا ثاني لها وهي خفاؤها عليهم
وعدم علمهم بها .

واذا ثبت خفاء اجماع الصحابة عليهم الذي هو في حيز
القلة المتناهية بالنسبة للسنة الكثيرة المتكاثرة فخفاء بعضها
عليهم اولى واجدر بالضرورة والبديهة .

الدليل السادس ان احاطة واحد بالسنة جميعها تستلزم
علمه بجميع ما رواه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم

وذلك امر متعذر مستحيل عادة لأن عدد الصحابة كثير لا
يمكن احصاؤه واستقصاؤه كما قال الحافظ العراقي في
الفتنه :

والعد لا يعصهم فقد ظهر * سبعون الفا يتبوك وحضر
الحج اربعون الفا وقبض * عن ذين مع اربع الاف تنض

وكتب في شرحه الوسط على هذين البيتين ما نصه حصر
الصحابة رضي الله تعالى عنهم بالعد والاحصاء متعذر لتفرقهم
في البلدان والبوادي وقد روى البخاري في صحيحه ان كعب
بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك وأصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم كثير لا يحصرهم كتاب حافظ يعني
الديوان اهـ

وقال أيضا في نكته على ابن الصلاح لاشك انه لا يمكن
حصر الصحابة بعد فشو الاسلام وقد ثبت في صحيح البخاري
ان كعب بن مالك قال في قصة تخلفه عن غزوة تبوك لا
يجمعهم كتاب حافظ يعني الديوان هذا في غزوة خاصة وهم
مجمعون فكيف بجميع من رآه مسلما اهـ فكيف يمكن ان
يحيط واحد بجميع ما رواه الصحابة وقد علمت ان حصرهم
واحصاءهم غير ممكنين ولا يجادل عاقل في ان الاحاطة بما
رووه متوقفة على حصر عددهم ومعرفة أعيانهم وحيث
ذلك متعذر غير ممكن فالاحاطة بما رووه متعذرة غير
ممكنة أيضا .

وعلى فرض صحة حصر عددهم فيما قاله الحافظ أبو زرعة
السرازي ونقله عنه الحافظ العراقي في شرح الألفية

والحافظ في الاصابة من أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي
 عن مائة ألف وأربعة عشر الفا من الصحابة ممن روى عنه
 وسمع منه وفي رواية ممن رآه وسمع منه فانه غير خاف
 = حتى على فرض صحة حصرهم في هذا العدد = تعدد
 احاطة واحد بما رواه مائة ألف وأربعة عشر الفا من
 الصحابة حتى لو فرضنا اجتماعهم في بلد واحد فكيف وقد
 تفرقوا في البلاد الاسلامية مشرقها ومغربها كما هو معروف
 في التاريخ ولهذا كان هذا العدد علة في استحالة الاحاطة
 بالسنة عند الحافظ أبي زرعة الذي حصرهم فيه لانه لما قيل
 له اليس يقال حديث النبي صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف
 حديث قال ومن قال ذا قلقل الله أنيابه هذا قول الزنادقة
 ومن يحصى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قبض
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر
 ألفا من الصحابة ممن روى عنه وسمع منه اهـ .

فعل انكاره ان يحصى أحد سنة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بما ذكره من كون عدد الصحابة مائة ألف وأربعة عشر
 الفا ثم مما يزيد تعذر الاحاطة بما روه وضوحا ان هذا
 العدد الذي ذكره أبو زرعة روى عنه أضعاف اضعافه من
 التابعين وهلم جرا الى عصر الائمة أضف الى هذا أن السنة
 لم تكن مدونة مجموعة في ذلك العصر بل كانت متفرقة
 بتفرق روايتها في البلدان والامصار ولم تكن للائمة = غير
 الامام احمد = الرحلات الواسعة في طلب الحديث وروايته

يل ان مالكاً لم يخرج من العجاص وأبو حنيفة لم تكن له
المناية برواية السنة أما الشافعي فرحلته معدودة محصورة
لم تكن واسعة كرحلة حفاظ الحديث الذين تعدوا لروايته
ويعملوا وقتهم مقصوراً على طلبه وجمعه ، ومن الجلي البين
ان سببا واحداً من هذه الاسباب المذكورة في هذا الدليل
يكفي في بيان تعدد احاطة أحد الاثمة بجميع السنة
واستحالتها عادة فكيف بها مجتمعة يؤيد هذا ويزيده بياناً

الدليل السابع وهو ما رواه ابن سعد في الطبقات عن
مالك قال لما حج المنصور قال لي عزمت على ان امر
بكتيبك هذه التي وضعتها فتسخ ثم آبعث الى كل مصر من
امصار المسلمين منها نسخة وأمرهم ان يعملوا بما فيها
ولا يتعدوه الى غيره فقلت يا أمير المؤمنين لا تفعل هذا فان
الناس قد سبقت اليهم اقاديل وسمعوا احاديث ورووا
روايات وأخذ كل قوم بما سبق اليهم ودانوا به فدع الناس
وما اختار أهل كل بلد منهم لانفسهم وفي رواية ان المنصور
قال له ضع كتاباً في العلم تجمع الناس عليه فقال له ما
ينبغي يا أمير المؤمنين ان تحمل الناس على قول رجل واحد
يخطيء ويصيب وانما الحق من رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقد تفرقت اصحابه في البلدان وقلد أهل كل بلد من
صار اليهم قاصر أهل كل بلد على ما عندهم وفي الحلية لابن
نعيم عن مالك قال شاورني هارون الرشيد ان يعلق الموطأ
في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه فقلت لا تفعل فان

أصعب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا في الفروع
وتفرقوا في البلدان وكل مصيب اه فهذا اقرار
صريح من مالك بعدم علمه بجميع السنة وقد علل ذلك
بما قررناه سابقا من تفرق الصحابة الراوين لها في البلدان
وانتشارهم في الامصار واخذ اهل كل بلد عنهم ما تحملوا
من السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم وعملوا به .

وهذا العذر الذي ابداه مالك عذر معقول يؤيده الواقع
ولذلك قبله الخلفيتان ورجعا عما كان اعتزما عليه من
حمل الناس على العمل بمذهب واحد وان صنيع مالك هذا
ليدلنا على مقدار امانته العلمية وانصافه واعترافه بالحق
اذ لم ينتهز هذه الفرصة لينشر رأيه ويندفع مذهبه في سائر
الاقطار ببريق السيوف وقوة السلطان وقد سأل الرشيد
مالكا فقال لم نر في كتابك ذكرنا لعلي وابن عباس فقال لم
يكونا ببلدى ولم ألق رجالهما رواه الخطيب عن أبي بكر
الزبيرى ومراد الرشيد انه لم يذكرهما ذكرًا كثيرا والاففي
الموطأ أحاديث عنهما .

وجواب مالك عما قاله الرشيد دليل قوى أيضا على ان
تفرق الصحابة في البلاد الاسلامية من الاسباب التي يتعدد
معها الاحاطة بالسنة واقرار هذا الامام الذي كان من احفظ
الائمة وأطولهم باعا وأكثرهم اطلاعا على السنة حتى قال
فيه الامام الشافعي اذا جاء الاثر فمالك النجم كاف في
ابطال دعوى المقلدين دال على كذبهم فيما يزعمون

الدليل الثامن ان الائمة كثيرا ما يتغير اجتهادهم
فيرجعون عن قول الى غيره وهذا من الادلة الجلية على خفاء
بعض الادلة عليهم وبيان ذلك ان الامام قد يحتج لما قاله
بظاهر آية أو حديث أو موجب قياس لظنه ان لا نص في
تلك المسألة ثم بعد ذلك يقف على نص خاص يقضي على
الدليل الذي تمسك به فيرجع حينئذ عن قوله الى ما يقتضيه
النص فمن هنا ينشأ القولان والاقوال المتناقضة المروية عن
الامام حيث يروى عنه في المسألة الواحدة قول بالوجوب
وقول بالتحريم وآخر بالاباحة كما لا يخفى على من له أدنى
الامام بعلم الفقه .

هذا ان اتفق اطلاقه على النص المقتضى لرجوعه عما ذهب
اليه وقد لا يتفق له ذلك فيستمر على قوله الاول وهذا هو
الذي دعى الامام الشافعي الى الرجوع عن مذهبه القديم الذي
أملأ بالعراق الى مذهب جديد وضعه بمصر حتى صار المذهب
القديم لا عمل به الا في مسائل قليلة لم ينص الشافعي
على رجوعه عنها بل قال علماء مذهبه ان قوله القديم لم
يبق قولاً له فلذلك لا تصح نسبته اليه الا على سبيل المجاز
وباسم ما كان عليه ففي شرح المذهب للنووي كل مسألة
ليها قولان للشافعي رحمه الله تعالى قديم وجديد فالجديد
هو الصحيح وعليه العمل لان القديم مرجوع عنه وقال أيضاً
بعد هذا بقليل وقال بعض أصحابنا اذا نص المجتهد على
خلاف قوله لا يكون رجوعاً عن الأول بل يكون له قولان قال

الجمهور وهذا غلط لأنهما كنصين للشارع تعارضا وتعذر
الجمع بينهما يعمل بالثاني ويترك الاول ثم نقل عن امام
الحرمين انه قال معتقدي ان الاقوال القديمة ليست من
مذهب الشافعي حيث كانت لانه جزم في الجديد بخلافها
والمرجوع عنه ليس بمذهب للراجع اه وقال في باب تحريم
أواني الذهب من شرح مسلم الصحيح عند أصحابنا وغيرهم
من الأصوليين ان المجتهد اذ قال قولا ثم رجع عنه لا يبقى قولا
له ولا ينسب له قالوا وانما يذكر القديم وينسب للشافعي
مجازا وباسم ما كان عليه لا انه قول له الآن اه فتغير
اجتهاد الاثمة ورجوعهم عن كثير من أقوالهم أمر معلوم لا
يجادل فيه الا جاهل بما هو مدون في كتب الفقه ويكفي أن
تعلم أن تغير اجتهادهم حمل علماء الاصول على عقد مسألة خاصة
في كتب الاصول لبيان كيفية العمل في القولين المتعارضين
المرويين عن الامام ونصوا على ما نقلناه عن النووي أنفا من
أن قولي الامام بالنسبة لمقلديه كالنصين المتعارضين بالنسبة
للمجتهد فكما أن المجتهد يجب عليه العمل بالمتأخر منهما
عند تعذر الجمع فكذلك المقلد يجب عليه ان يعمل بالمتأخر
من قولي امامه .

فهذا دليل قاطع مشاهد مستمد من واقع تصرف الاثمة
في المسائل الاجتهادية على بطلان ما يزعمه المقلدون .

الدليل التاسع على بطلان دعواهم ان الاحاطة بجميع
السنة لم تكن لاحد من الصحابة الذين عاشروا النبي صلى

الله عليه وسلم ولزموه مدة حياته ولم يفارقوه سفرا وحضرا
وكانوا احرص الناس على الاقتداء به والتمسك بهديه وكان
الوحي ينزل بين اظهرهم وبيانه يقع بمراى منهم ومسمع
بعيث لو ادعى في حقهم أو حق بعضهم انه احاط بجميع
السنة لكان لهذا الا دعاء نوع قبول وله سبب معقول وعلة
واضحة لان معاشرة شخص وملازمته حضرا وسفرا مع
الدواعي الباعثة على معرفة ما جلى وخفى من احواله = كما
هو شأن الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم = لما يجعل
الانسان على خبرة تامة بما يصدر عنه من قول وفعل
ومع هذا فلا يمكن ان تجد أحدا من الصحابة قد احاط
بسنته صلى الله عليه وسلم بل ما من أحد منهم الا وقد خفي
عليه بعضها حتى عمل أو أفتى بخلافها ومن تتبع ما جاء
عنهم من هذا وجد ما لا يحصيه العد وما لا يأتي عليه الحصر
ونقتصر هنا على ذكر بعض السنن التي خفيت على الخلفاء
الراشدين الذين هم سادات هذه الامة وافضلها واعلمها
بأحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وشؤونه وسنته .

فمن ذلك أن ابا بكر رضي الله تعالى عنه سئل عن ميراث
الجدة فقال مالك في كتاب الله من شيء وما علمت لك في
سنة رسول الله من شيء فارجمي حتى أسأل الناس فقال
الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعطاها السدس فقال هل معك غيرك فقال محمد بن
مسleme الانصاري فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبة فأنفذه

لها رواه احمد وابو داود والترمذى وابن ماجه عن قبيصة
ابن ذؤيب، ومن ذلك انه خفي عليه ان الشهيد لا دية له حتى
اعلمه به عمر فرجع الى قوله كما رواه البخارى في صحيحه
ومن ذلك انه احتج لما رآه من قتال مانعي الزكاة بالقياس
حيث قال والله لا قاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة فرد
المختلف فيه الى المتفق عليه لان قتال الممتنع من الصلاة كان
مجمعا عليه بين الصحابة وكانت حجة عمر في مناظرته لأبي
بكر هى قوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فمن قالها فقد عصم مني ماله
ونفسه الا بحقه وحسابه على الله ومناظرتهما في هذه المسألة
ثم رجوع عمر الى ما رآه ابو بكر مخرجة في الصحيحين
وغيرهما من كتب السنة وهى دالة على ان الاحاديث الصحيحة
القاضية بأن مانع الزكاة يقاتل حتى يعطيها لم تبلغ الصديق
ولا عمر ولو بلغتهما لما خالف عمر ولا احتج أبو بكر بالقياس
فمن الاحاديث القاضية بقتال مانعي الزكاة ما أخرجه البخارى
ومسلم من حديث عبد الله بن عمر قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا
اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا
الزكاة فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم الا بحق الاسلام
وحسابهم على الله ومنها ما أخرجه البخارى ومسلم والنسائى
من حديث ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله

وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ وَآخَرُجَ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ
مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ.

وَحَفِى عَلَى عُمَرَ حُكْمُ دُخُولِ مَحَلِّ الطَّاعُونَ وَالْفِرَارُ مِنْهُ
حَتَّى أَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ بِالسَّنَةِ فَإِنَّهُ لَمَّا خَرَجَ إِلَى
الشَّامِ وَقَدِمَ سِرْغَ لَقِيَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ
فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الطَّاعُونَ بِالشَّامِ فَاسْتَشَارَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ
الَّذِينَ مَعَهُ ثُمَّ الْأَنْصَارَ ثُمَّ مَسْلَمَةَ الْفَتْحِ فَأَشَارَ عَلَيْهِ كُلُّ بِمَا
رَأَاهُ وَلَمْ يُخْبِرْهُ أَحَدٌ بِسَنَةِ حَتَّى جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ
وَكَانَ مُتَغَيِّبًا فِي بَعْضِ حَاجَاتِهِ فَقَالَ إِنَّ عِنْدِي عِلْمًا فِي هَذَا
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِذَا كَانَ بِأَرْضٍ
وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ وَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا
تَقْدُمُوا عَلَيْهِ وَالْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي
صَحِيحِهِمَا .

وَحَفِى عَلَى عُمَرَ أَيْضًا تَيْمُمُ الْجَنْبِ فَقَالَ لَوْ بَقِيَ شَهْرًا لَمْ
يَطْلُ حَتَّى يَفْتَسَلَ مَعَ ثُبُوتِ الْأَحَادِيثِ بِالتَّيْمُمِ لِلْجَنْبِ فَمِنْهَا
حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ حَصِينٍ قَالَ كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
فِي سَفَرٍ فَصَلَّى بِالنَّاسِ فَإِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ فَقَالَ مَا مَنَعَكَ أَنْ
تُصَلِّيَ قَالَ أَصَابَتْنِي جَنَابَةٌ وَلَأْمَاءٌ قَالَ عَلَيْكَ بِالْأُصْعِيدِ فَإِنَّهُ
يَكْتَفِيكَ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا وَمِنْهَا حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ
قَالَ اجْتَوَيْتِ الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
بِابِلٍ فَكُنْتُ فِيهَا فَاتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ هَلْكَ

أبو ذر فقال ما حالك فقلت كنت أتعرض للجناية وليس
قريبى ماء فقال إن الصعيد ظهور لمن لم يجد الماء عشر
سنين رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجة والحاكم
والدارقطني وصححه أبو حاتم وغيره .

وفي الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة وكان ينهى
المحرم عن التطيب قبل الاحرام وقبل الافاضة الى مكة بعد
رمي جمرة العقبة ووافقه في ذلك جماعة من الصحابة
ولم يبلغهم حديث عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه
وسلم لاحرامه قبل ان يحرم ولحله قبل ان يطوف بالبيت
رواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي وخفي عليه أمر
الاستئذان حتى أخبره به أبو موسى الأشعري وأبو سعيد
الخدري كما فى صحيح البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي
سعيد الخدري قال كنت جالسا بالمدينة فى مجلس الانصار
فأتانا أبو موسى فزعا قلنا ما شأنك قال ان عمر أرسل الى
ان آتية فأتيت بابه فسلمت ثلاثا فلم يرد علي فرجعت فقال
ما منعك ان تأتينا فقلت انى أتيتك فسلمت على بابك ثلاثا
فلم يردوا علي فرجعت وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا استأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع فقال عمر
أقم عليه البيعة والا أوجعتك امنكم احد سمعه من النبي
صلى الله عليه وسلم! فقال أبي بن كعب لا يقوم معه الا اصفر
القوم فكنت اصفر القوم فقممت معه فأخبرت عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ذلك قال النووي فى شرح مسلم

معنى كلام أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه الانكار على عمر
 في انكاره الحديث وأما قوله لا يقوم معه الا أصغر القوم
 فمعناه ان هذا حديث مشهور بيننا معروف لكيارنا وصغارنا
 حتى ان أصغرنا يحفظه وسمعه من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اه وخفي على علي نسخ النهي عن أكل لحوم الاضاحي
 وادخارها بعد ثلاث فكان يقول بتحريم ذلك مع ثبوت نسخه
 في أحاديث كثيرة منها حديث سلمة بن الأكوع قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحى منكم فلا يصبح بعد
 ثلاثة وفي بيته منه شيء فلما كان في العام المقبل قالوا يا
 رسول الله نفعل كما فعلنا في العام الماضي قال كلوا واطعموا
 وادخروا فان ذلك العام كان بالناس جهد فأردت ان تعينوا
 فيها رواه البخاري ومسلم ومنها حديث عائشة رواه البخاري
 ومسلم ومنها حديث جابر رواه البخاري ومسلم أيضا وفي
 الباب أحاديث عن جماعة من الصحابة وخفي عليه ان عدة
 المتوفى عنها اذا كانت حاملا وضع حملها فافتى هو وابن
 عباس وغيرهما بأنها تعد بأبعد الاجلين ولم تبلغهم سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في سبيعة الاسلمية حيث
 افتاها النبي صلى الله عليه وسلم بأن عدتها وضع حملها كما
 في صحيح البخاري ومسلم عن أم سلمة ان امرأة من اسلم
 يقال لها سبيعة كانت تحت زوجها فتوفى عنها وهي حبلى
 فخطبها أبو السنابل بن بعكك فأبت ان تنكحه فقال والله
 ما يصلح ان تنكحي حتى تعتدي آخر الاجلين فمكثت قريبا
 من عشر ليال ثم نفست ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم

فقال انكحى وفي رواية لليخارى عن المسور بن مخرمة ان سبعة
الاسلمية نكحت بعد وفاة زوجها بليال فجاءت الى النبي (ص)
فاستأذنته ان تنكح فاذن لها واقتى هو وجنادة من الصحابة
بان المفوضة اذا مات عنها زوجها فلا مهر لها ولم تبلفهم
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقضاؤه بان لها مهر
مثلها ففي مسند احمد وسنن ابي داود والنسائي والترمذي
عن علقمة عن ابن مسعود انه سئل عن رجل تزوج امرأة
ولم يقرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود
لها مثل صداق نساها وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل
بن سنان الاسلمي فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بروع بنت واشق مثل ما قضيت ففرج بها ابن مسعود .

وقال هو وابن عباس وابن عمر لا يجوز للمحرم اكل
صيد البر ولو لم يصد من اجله مع ثبوت السنة باباحة اكله
للمحرم اذا لم يصد له كما في صحيح البخارى ومسلم عن ابي
قتادة الانصاري في قصة صيده الحمار الوحشي وهو غير محرم
قال فقال النبي صلى الله عليه وسلم لاصحابه وكانوا محرمين
هل منكم احد امره او اشار اليه بشيء فقالوا لا فقال فكلوا
ما بقى من لحمه وفي رواية احمد وابن ماجه باسناد جيد
زيادة وهي قوله انما صدته له وانه امر اصحابه ياكلون ولم
ياكل منه حين اخبرته اني اصطدته له واخرج احمد وابو
داود والنسائي والترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم
عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صيد البر حلال
وانتم حرم ما لم تصيدوه او يصد لكم وفي الباب عن طلحة

رواه احمد ومسلم والنسائي وعن رجل من بهز رواه مالك
في الموطا واحمد والنسائي وخفي على عثمان وعائشة وابن
عباس وجابر وجماعة من الصعابة قضاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم بان المتوفى عنها زوجها تعتد في بيت الموت حتى
اخبرت عثمان بهذه السنة فريضة بنت مالك فقضى بها بعد
ذلك ففى مسند احمد وسنن ابي داود والنسائي والترمذي
وابن ماجه وصحيح ابن حبان ومستدرک الحاكم عن فريضة
بنت مالك أن زوجها خرج في طلب أعبد له فقتلوه . قالت
فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى أهلي فان
زوجي لم يترك لي مسكنا يملك ولا نفقة فقال نعم فلما كنت
بالحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله
قالت فاعتددت فيه اربعة اشهر وعشرا قالت وارسل الى
عثمان فأخبرته فقضى به بعد ذلك صحح هذا الحديث جمع
من الحفاظ واعله ابن حزم وعبد الحق تبعاه بما هو متعقب
وكان يرى اباحة اكل الصيد للمحرم ولو صيد له فروى عنه
ابن حزم باسناد صحيح انه كان يصاد له الوحش على المزارع
ثم يذبح فيأكله وهو محرم سنن من خلفته ثم ان الزبير
كلمه فقال ما ادرى ما هذا يصاد لنا ومن اجلنا لو تركناه
فتركه وهذا دال على انه لم يكن عنده ولا عند الزبير علم
بالسنة الثابتة عنه صلى الله عليه وسلم في تحريم اكل الصيد
على المحرم اذا صيد لاجله كما في حديث ابي قتادة الذي رواه
البخاري ومسلم وغيرهما وقد تقدم وحديث جابر بن عبد الله

الذى رواه أحمد وأبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم وقد
تقدم ايضا .

وفي الباب احاديث عن جماعة من الصحابة في تحريم اكل
الصيد على المحرم مطلقا لا كنها مقيدة بحديث ابى قتادة
وحديث جابر المتقدمين جمعا بين الاحاديث المختلفة .

واكل عثمان من الصيد الذى صيد لاجله مدة سنتين من
خلافته دال على انه لم تبلغه الاحاديث المطلقة التى قال
بمقتضاها على وغيره على ما نقلناه سابقا ولا الاحاديث
المقيدة اباحة اكله للمحرم بما اذا لم يصد له وقد روى مالك
في الموطا عن عبد الرحمن بن عامر قال رايت عثمان بن
عصفان بالعرج وهو محرم اتى بلحم صيد فقال لا صحابه كلوا
فقالوا اولا تأكل انت فقال انى لست كهيتكم انما صيد من
اجلى .

وهذا الاثر يؤيد الاثر الذى رواه ابن حزم ونقلناه عنه
انفا فكلاهما يدل على رجوع عثمان عن رايه الذى استمر
عليه سنتين من خلافته كما في رواية ابن حزم غير ان ابن
حزم قال ان رجوعه ليس عن دليل عنده بل رجوعه عنه كان
عن راي واستحسان واحتج لما قاله بما جاء في الاثر السابق
نقله عنه من قول الزبير لعثمان ما ادرى ما هذا يصاد لنا ومن
اجلنا لو تركناه فتركه ولاكن ما قاله ابن حزم خطأ ظاهر
والصواب ان سبب رجوعه عن رايه هو ما روى من انه اهدى
له صيد كان قد صيد لاجله فهم باكله فاخبره على ان التمسى

على الله عليه وسلم رد لحما اهدى له فرجوعه كان عن دليل
 كما يفيد هذا الاثر الذي ذكره ابن تيمية في رفع العلم
 لا عن رأي واستحسان كما قال ابن حزم اذ ليس من المقول
 ان يرجع عثمان عن رأيه الذي استمر عليه مدة سنتين
 لمجرد كلام الزبير وتنبيهه الذي لم يؤيده بأي دليل يوجب
 الرجوع عن رأى دان به وعمل بمقتضاه هذه المدة الطويلة
 لولا ان اخبره علي بالسنة الدالة على تحريم ذلك على المحرم
 اما ما يفيد الاثر الذي رواه ابن حزم من رجوعه عندما
 كلمه الزبير وقال له لو تركناه فان الظاهر ان الزبير لم
 يكلمه ولم ينبهه على تركه الا بعد ان اخبره علي بالسنة
 فرجوعه كان سابقا عن تنبيه الزبير لكن اتفاق تنبيه الزبير
 له على تركه عند رجوعه عن رأيه للسنة التي اخبره بها
 علي هو الذي حمل الراوى الذي روى الاثر الذي ذكره ابن
 حزم على فهم ما فهمه من رجوعه عن رأيه لمجرد كلام الزبير
 العارى عن الحجة فاغتر ابن حزم بما فهمه الراوى بسبب
 الاتفاق الذي اشرنا اليه فادعى ان رجوعه انما هو رأى منه
 واستحسان ليتم له ما ذهب اليه من جواز اكل المحرم الصيد
 الذي صيد لاجله وقد علمت ان ما قاله لا دليل عليه سوى ما فهمه
 الراوى لذلك الاثر وهذا كله بحث في سبب رجوعه عن رأيه
 والا فخطاء السنن الدالة على تحريم اكل المحرم من الصيد
 الذي صيد لاجله عليه امر مقطوع به كما بيناه بدليله فما
 تقدم ، هذا قل من كثر مما خفى على الخلفاء الراشدين

اوردناه ليكون دليلا على غيره مما لم يورد هنا والا فليس
بشئنا ما عظمى عليهم وعلى غيرهم من الصعابة من الشيء
الذي عملوا أو اختلفوا بخلافها لعدم علمهم بها لدكرنا ما يملأ
كتابا كبيرا وقد كنت شرعت في جمع ذلك أثناء قراءتي
للمحلي لاضحه الى ما اقف عليه في غيره من كتب السنة وكتب
الخلاف وانجل ما يقع لي من ذلك كتابا خاصا بهذه المسألة
يكون مفيدا في باب غير ان اشتغالي بجمع الاحاديث التي
بخالفها بعض الأئمة وهي صحيحة لا معارض لها أخرى عن
الشي في فيما كنت شرعت فيه واذا من الله تعالى باتمام
كتابي الاعلام. بما خالف فيه الأئمة السنة الصحيحة من
الأحكام فاني سأجرد العزم لاتمام ما شرعت فيه نال الله
سبعائه ان يمنع عنا الحوائج .

والمقصود هو انه اذا ثبت خفاء السنن على سادات هذه
الامة وافضلها واعلمها بأمور رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومشيته مع ملازمهم له وحرضهم كل الحرص على معرفة
سننه للاقتداء به فيها واقتفاء هديه واتباع أثره كما هو
معلوم لكل ذي خبرة بأحوالهم وسيرهم فخطاؤها على الأئمة
الذين هم أنقص منهم فضلا وأقل علما مع بعد عهدهم عن
النبي صلى الله عليه وسلم أولى وأجدر بالضرورة لدى كل
عاقل .

الدليل العاشر على بطلان دعواهم ما ثبت وصح عن كل
واحد من الأئمة من الوصية بتارك قوله واتباع السنة اذا

كان قوله مخالفا لها فقد صحت عنهم كلهم هذه الوصية
بروايات متعددة وألفاظ مختلفة وتواتر نقلها بين عامة
الناس وخاصتهم واستوى في العلم بها عالمهم وجاهلهم .
وهذه الوصية برهان قاطع على خفاء بعض السنن عليهم
لا ينزع في دلالتها عليه الا جاهل بدلالة الألفاظ على
معانيها لانها اعتراف واقرار منهم بذلك بلغ في الوضوح
مبلغ البديهيات التي يعجز القلم عن شرحها ويكل اللسان
عن بيانها اذ ليس بعد الضرورة والبديهة شرح وبيان اذ
لو كانوا محيطين بالسنة كلها عالمين بجليها وخفيها كما
يزعم المقلدون لكانت هذه الوصية مناقضة المناقضة التامة
لمدلولها المطابق واللازم باطل قطعا ومن الجلي الذي لا
يجادل فيه عاقل انه لو كان الامر كما يزعم المقلدون لكان
عكس هذه الوصية هو الصحيح المعقول المطابق للدعوى وهو
ان يقول الائمة اذا كان قولنا مخالفا للسنة فلا تتركوه
لانا لم نخالفها الا لدليل فمثل هذه الوصية هي التي تطابق
دعوى المقلدين وتؤيدها كما هو واضح وحيث عدلوا عنها
وامروا بعكسها فقالوا اذ كان قولنا مخالفا للسنة فاتركوه
واعملوا بالسنة دل ذلك دلالة قاطعة على أنهم كانوا عالمين
متحققين بخفاء كثير من السنن عليهم وان احاطتهم بها
امر متعذر فلهذا ادوا ما على عاتقهم من الامانة العلمية
ونصحوا اتباعهم وبينوا لهم ذلك حتى لا يخالفوا سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم اعتمادا على هذه الشبهة الواهية التي

تمسك بها جهلة المقلدين رغم تبرؤ الأئمة منها بأصرح
عبارة وأوضح بيان كما رأيت في وصيتهم .

ولئن خالف هذه الوصية وتجاهلها أهل الجهل والعناد من
المقلدة لقد عمل بها واهتدى بها الى الحق العقلاء المنصفون
من اتباعهم فردوا كثيرا من أقوالهم المخالفة للسنة فما من
مذهب من المذاهب الاربعة الا وفيه جماعة من المنصفين الذين
كانت لهم معرفة بالحديث واطلاع على مدارك أقوال امامهم
أدركوا بها حقيقة وصيته ومطابقتها للواقع فحرصوا على
تنفيذها وتطبيقها على كل ما هو مخالف للحديث من أقواله
حتى ان أصحاب الشافعي اتخذوا هذه الوصية قاعدة من
قواعد المذهب بنوا عليها مسائل كثيرة واعتبروها من مذهب
الشافعي لموافقتها للحديث وان لم يكن فيها نص من الشافعي
كما ردوا بها كثيرا من أقواله المخالفة للحديث عملا بقوله
إذا صح الحديث خلاف قلبي فهو مذهبي واليك ما
قاله امامان من أئمة مذهب الشافعي في شأن هذه الوصية
لتعلم كيف نظر العلماء الذين لهم الدراية التامة بالسنة
والفقه والاصول وغيرها من العلوم الشرعية الى وصية
امامهم واعتبروها دليلا قاطعا على خفاء بعض السنن عليه
وكيف نبذها جهلة المقلدين الذين لا خبرة لهم بالسنة
والفقه وراء ظهورهم كأنها لم تصدر من الأئمة الذين
يقتلدونهم فلا الحق اتبعوا ولا بوصيتهم عملوا قال الامام
النووي في مقدمة شرح المذهب عن الشافعي رحمه الله تعالى

انه قال اذا وجدتم فى كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ودعوا قولى وروى عنه اذا صح الحديث خلاف قولى
 فاعملوا بالحديث واتركوا قولى أو قال فهو مذهبي وروى
 هذا المعنى بالفاظ مختلفة وقد عمل بهذا أصحابنا في مسألة
 التثويب واشتراط التحلل من الاحرام بعذر المرض وغيرهما
 مما هو معروف في كتب المذهب وقد حكى المصنف ذلك عن
 الاصحاب فيهما وممن حكى عنه انه أفتى بالحديث من
 أصحابنا أبو يعقوب البويطى وأبو القاسم الداركي وممن
 نص عليه أبو الحسن الكيا الطبرى في كتابه في أصول
 الفقه وممن استعمله من أصحابنا المحدثين الامام أبو بكر
 البيهقي وآخرون وكان جماعة من متقدمي أصحابنا اذا رأوا
 مسألة فيها حديث ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث وأفتوا
 به قائلين مذهب الشافعي ما وافق الحديث ولم يتفق ذلك
 الا نادرا ومنه ما نقل عن الشافعي فيه قول على وفق
 الحديث وهذا الذى قاله الشافعي ليس معناه ان كل أحد راي
 حديثا صحيحا قال هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره وانما
 هذا فيمن له رتبة الاجتهاد فى المذهب على ما تقدم من
 مفتة أو قريب منه وشرطه ان يغلب على ظنه ان الشافعي
 رحمه الله تعالى لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته اهـ
 وقال الامام تقي الدين السبكي في رسالته التي شرح فيها
 قول الشافعي اذا صح الحديث فهو مذهبي ما ملخصه يمتاز

الشافعي عن سائر العلماء بأنه علق القول بالحديث على صحته فإذا صح كان قائلا به وجازت نسبته اليه وفي كلام الشافعي هذا فوائد قد امتاز بها احداها الفائدة التي قدمناها من جواز نسبته اليه وفيها ثلاثة أشياء **أحدها** مجرد نقله عنه **والثاني** انه اذا أراد أحد تقليده فيه جاز له ذلك اذا كان ممن يجوز له التقليد **والثالث** اذا كان العلماء كلهم الا الشافعي على مقتضى حديث والشافعي بخلافه لعدم اطلاعه عليه فإذا صح الحديث صارت المسألة اجماعية كأنه لم يكن خالف فيها الشافعي ويبين بالحديث أن قوله مرجوع فيه أولا حقيقة له فلا ينسب اليه بل ينسب اليه خلافه موافقة لبقية العلماء فيكون اجماعا فينقض قضاء القاضي بخلافه لمخالفة النص والاجماع ولو اتفق ذلك لغير الشافعي ممن لم يقل مثل قوله كان نقض قضاء القاضي لمخالفة النص فقط لا لمخالفة الاجماع .

وما ذكره التقي السبكي من امتياز الشافعي عن سائر العلماء فانما يرجع الى كون الشافعي علق القول بالحديث على صحته كما هو صريح في كلامه وليس راجعا الى وصيته بالعمل بالحديث المخالف لقوله كما قد يتوهم من كلام التقي السبكي لان الوصية بالعمل بالحديث ثابتة عن كل واحد من الائمة كما تقدم وامتياز الشافعي عن أبي حنيفة ومالك بهذا الاعتبار جلي واضح لانه لم يشترط في العمل بالحديث الا ثبوته وصحته وعدم معارضة حديث آخر له فإذا صح ولم

يكن له معارض من السنة فالعمل به واجب عنده ويشاركه في
هذا الامام أحمد فانه لم يشترط في العمل به الا ما اشترطه
الشافعي من صحته وعدم معارضة حديث آخر له اما
ابو حنيفة ومالك فقد بنى كل واحد منهما مذهبه على اصول
خالف الحديث الصحيح من أجلها كما هو معروف في اصول
الفقه وقد عاب عليهما علماء وقتهما فمن بعدهم مسلكهما
هذا وانتقدوه أشد الانتقاد وبينوا فساد تلك الاصول وعدم
صلاحيتها لمعارضة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بما
يروى الغليل ويشفي العليل .

ومن وقف على ما كتبناه في نقض هذه الاصول في مقدمة
كتابنا الاعلام تيقن ان معارضة سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم بها باطلة فاسدة عقلا وشرعا وعادة كما سيثيقن
عندما يقف على ما حررناه هناك ان بعض الاصول المنسوبة
لابي حنيفة التي خولف بسببها كثير من الاحاديث الصحيحة
في مذهبه لم يقل بها نسا وتصريحا وانما أخذت من بعض
تصرفاته في المسائل الفقهية التي راعى فيها الزمان والمكان
وحال السائل مما لا يصح معه بحال من الاحوال ان يجعل
ما أخذ من تصرفه قاعدة عامة مطردة وكذلك القول فيما
جاء عن مالك من رده بعض السنن الصحيحة سدا لذريعة
امر معظور كان من الممكن وقوعه في زمانه ومن أهل وقته
مما لا يصح مع ملاحظته بقاء المنع من العمل بالحديث
مستمرا بعد زمانه لارتفاع العلة التي من أجلها منع مالك

من العمل بالحديث والحكم المعلق على علة يرتفع بارتفاعها
قطعا ولهذا كان من جهل المقلدين عدم ملاحظة ما ذكرنا
من اعتبار الزمان والمكان واحوال أهلها وتطبيق ما قاله
مالك فى عدم القول بموجب بعض الاحاديث من خشية
اعتقاد وجوب ما دلت عليه كما جاء عنه فى صيام ستة أيام
من شوال الثابت بالاحاديث الصحيحة أقول من الخطأ البين
تطبيق هذه العلة التى كره مالك من أجلها صيام ستة أيام
من شوال على ما بعد زمانه حتى يقال ان صيامها مكروه
فى مذهب مالك لانا نعلم بالضرورة ان مالكا كان يعلم
علم اليقين ان هذه العلة لو عمل بها على اطلاقها لكانت دالة
على كراهة فعل كل سنة اذ ما من سنة من السنن المؤكدة
كرهت الفجر والوتر وغيرهما الا وتنطبق عليها هذه العلة
وذلك يؤدى الى محو ما يسمى سنة ومستحبا من الشريعة
الاسلامية وهذا أمر لا يجهل أحد انه بلغ فى الفساد والبطلان
مبلغا لا يخفى على عاقل فضلا عن امام مثل مالك اذا فلا بد
ان مالكا قال بكراهة صيام ستة أيام من شوال وعللها
بما ذكرنا لاعتبارات خاصة دعت له للمقول بذلك (I) كان
يكون قد رأى من أهل زمانه من اعتقد وجوب صيامها

(I) قال العلامة المطلع ابو سالم العياشى فى رحلته ان ما هذا سبيله من
المكروهات لا يعبأ به المحققون اذا صحت به الاحاديث سيما مع انتفاء
العلة فلو اطرده ذلك لادى الى ترك السنن كلها او غالبها المداوم عليها
لان المداومة عليها ذريعة الى ذلك وانما قال الامام بذلك فى مسائل
قليلة لمعارض فى وقت اقتضى ذلك ثم ذكر سبب كراهة مالك صيام
ستة أيام من شوال وعلله بما لا يخرج عما قرره وانظر تمام كلامه
فانه نفيس جدا اهـ مؤلفه

فإني أن دفع منسدة اعتقاد وجوبها أولى من مصلحة فعلها
 وهكذا القول في كل ما جاء عنه من القول بكراهة ما صحت
 السنة باستجابته وعلل الكراهة بهذه العلة هذا ما لا يجوز
 أن يحمل على غيره ما جاء عنه من القول بكراهة ما جاءت
 السنة الصحيحة بالترغيب في فعله ولكن المقلدين لعدم
 ملاحظتهم ما ذكرناه يتقولون على مالك ما هو منه بريء ولم
 يرد به حال على أن هذا إنما هو إيضاح وبيان لمراد مالك
 وقصد وابتداء لعذره وإلا فإن هذا الأصل باطل في نفسه
 لا يصح أن يرد به ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من
 الذريعة التي ألغاهما الشارع ولم يعتبرها لا يجوز اعتبارها
 ولا يصح النظر فيما تؤدي إليه لأن إلغاء الشارع لها صيرها
 غير معتبرة فلا معنى لرد الأحاديث الصحيحة لأجل سدها
 هذا هو ما اتفق العلماء على إنكاره ونازعوا فيه مالكا وإلا
 فإن الذريعة التي تؤدي إلى محذور قطعا ولم يرد عن
 الشارع ما يدل على عدم اعتبارها فسدها أمر متفق عليه
 في سائر المذاهب لا يختص به مالك عن غيره على ما هو
 مقرر في أصول الفقه وهذا بحث يجرنا الخوض فيه وتحقيقه
 إلى الخروج عن موضوع بحثنا وقد اطلت الكلام فيه وبينت
 لساد كل أصل مما ينسب عليه أبو حنيفة ومالك مذهبهما
 وإلغاهما الحديث الصحيح من أجله وأقامت على ذلك من الأدلة
 العقلية والنقلية ما لا يستغني عن الإطلاع عليه غيور على
 السنة النبوية الأصل الثاني لشريعتنا المحمدية في مقدمة كتابي

الذى تقدم ذكره والمقصود هنا هو بيان ان وصية الائمة
باتباع الحديث وترك العمل بقولهم اذا كان مخالفا له
من اقطع الادلة واسطع البراهين على خفاء بعض السنن
عليهم وعلى كذب دعوى المقلدين والا لم يكن لوصيتهم معنى
ولا فائدة ولا ثمرة واللازم باطل قطعاً فالملزوم مثله .

فهذه عشرة أدلة كلها تدل دلالة قاطعة على بطلان ما
زعمه المقلدون وتنقض نقضا صريحا واضحا دعواهم العارية
عن أى سند يؤيدها ويقويها تلك النصوص التى نقلناها عن
العلماء أئمة الفقه والحديث والاصول الذين هم أعلم بحال
الائمة من كل جاهل لا علم له بحالهم ولا بمداركهم ومسالكهم
في الاجتهاد والله سبحانه وتعالى يهدينا لسبيل الرشاد، وكان
الفراغ من جمع هذه الرسالة زوال يوم الجمعة الثاني عشر
من ربيع الثاني سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف .

